# دور العناقيد الصناعية في خلق فرص العمل في محافظة الإسكندرية[1]

**د. مروة محمد علي مصطفى**

مدرس بقسم الاقتصاد

كليه الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة الاسكندرية

جمهورية مصر العربية

Marwa_mohali@yahoo.com

Marwa.moustafa@alexu.edu.eg

## ملخص البحث

تلعب العناقيد الصناعية دوراً مهماً في دعم القطاع الصناعي، حيث تساهم في زيادة القيمة المضافة وخلق الوظائف وخفض معدلات البطالة. يستهدف البحث اختبار دور العناقيد الصناعية في خلق فرص العمل في محافظة الإسكندرية، وقد اعتمد الباحث على مؤشر قدرة الموقع على إيجاد فرص عمل (معامل التوطن الصناعي) والذي طورته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لاختبار هذه العلاقة. وتوصل الباحث إلى أن هناك صناعات ترتفع كفاءتها الإنتاجية في محافظة الإسكندرية، وأن هذه الصناعات ساهمت في توفير فرص العمل بمحافظة الإسكندرية، ليس ذلك فقط ولكن أيضاً فإن هذه الصناعات هي صناعات ذات آفاق تصديرية بها فرص وإمكانيات غير مستغلة يمكن من خلال استغلالها المساهمة في زيادة حجم الصادرات. (الطباعة والغزل والنسيج والمنتجات الكيماوية). كذلك هناك صناعات أخرى متوطنة في منطقة غير مناسبة من حيث الموقع ومن حيث الخدمات المختلفة التي تستطيع جذب هذه الصناعة، وأن هذه الصناعات هي صناعات مستوردة ولم يرتبط بها خلق مزيد من فرص العمل بمحافظة الإسكندرية، ويفضل أن تتجمع هذه الصناعات في موقع آخر مناسب بخلاف محافظة الإسكندرية، يمكن من خلال تجمعها في موقع آخر أن تترابط وتتكامل مع صناعات أخرى وبالتالي تتحول إلى صناعات تخلق مزيد من فرص العمل وتحقق اكتفاء ذاتي ويكون لها آفاق تصديرية. (الأجهزة الكهربائية، المنتجات الإلكترونية، الورق).

## الكلمات الدالة

العناقيد الصناعية، خلق الوظائف، محافظة الإسكندرية

[1] تم تقديم البحث في 2023/8/8، وتم قبوله للنشر في 2023/8/28.

## (1) المقدمة

تلعب الصناعة دوراً مهماً في أي اقتصاد باعتبار أن الصناعة هي قاطرة التنمية الاقتصادية، حيث إن القطاع الصناعي يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة ويساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية وتحسين وضع ميزان المدفوعات وتشغيل الأيدي العاملة وتقليل معدل البطالة وتوفير فرص العمل (الصيرفي، 2017). وقد بلغ إسهام قطاع الصناعات التحويلية في مصر في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 16% وبمتوسط معدل نمو سنوي 5.9% وذلك خلال الفترة من عام 2010 وحتى عام 2019 (جويلي، 2023).

تعتبر الصناعة الداعم الأساسي للتنمية الاقتصادية في جميع الدول، وبالتالي فإن دعم القطاع الصناعي يعد من الأهداف الأساسية لأي سياسة تنموية، فهذا القطاع له وزن نسبي كبير بين القطاعات الاقتصادية. وتعتبر العناقيد الصناعية بصفة خاصة واحدة من أهم الركائز التي يعتمد عليها في تنمية القطاع الصناعي، وتلعب هذه العناقيد دوراً فاعلاً ومؤثراً في سد الفجوة بين رؤوس الأموال الضخمة وسبل توظيفها والمساهمة في زيادة معدل النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وبالتالي خفض معدل البطالة. لذلك تمثل العناقيد الصناعية نقطة تحول فيما يتعلق بتنمية القطاع الصناعي في مصر، ويركز البحث على أهمية العناقيد الصناعية ودورها في توفير فرص العمل في مصر من خلال استعراض مفهوم العناقيد الصناعية وأهميتها وأنواعها ومميزاتها وأهم العناقيد الصناعية في مصر موزعة على حسب المحافظات وبصفة خاصة محافظة الإسكندرية التي يرتكز على دراستها موضوع البحث.

### (1-1) مشكلة الدراسة

تمثل العناقيد الصناعية استراتيجية مهمة لحفز نمو القطاع الصناعي وزيادة القيمة المضافة الصافية بالإضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والمساهمة في زيادة الصادرات الصناعية، بالإضافة إلى دورها في توفير فرص العمل وبالتالي تخفيض معدل البطالة، وبالتالي من الضروري اتخاذ كل السبل التي من شأنها دعم هذا القطاع والارتقاء به مما يدعم من دوره المهم في زيادة الانتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي وخلق فرص العمل وتوفير العملة الأجنبية في حالة توجه انتاج القطاع الصناعي للتصدير. ولا شك أن هناك العديد من التوجهات التي من شأنها دعم القطاع الصناعي، وتمثل العناقيد الصناعية أهم التوجهات في هذا المجال نظراً لدورها في دعم القطاع الصناعي وبصفة خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي تستوعب قدر كبير من العمالة وبالتالي تخفض من معدلات البطالة.

وفي سعي الاقتصاد المصري للاهتمام بالعناقيد الصناعية وأهميتها للاقتصاد القومي فقد زاد عدد المجمعات الصناعية المنفذة بنسبة 57.9%، حيث أصبح عددها 30 مجمعاً عام 2021، مقارنة بـ 19 مجمعاً عام 2013(المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، 2021). وقد قامت الهيئة العامة للتنمية الصناعية بإقامة 17 مجمعا صناعيا بـ 15 محافظة على مستوى الجمهورية بتكلفة استثمارية اجمالية بلغت حوالي 10 مليار جنيه، بإجمالي وحدات صناعية يبلغ عددها 5046 وحدة، توفر نحو 48 ألف فرصة عمل مباشرة، وقد تم الانتهاء من انشاء وتخصيص 4 مجمعات صناعية بنسبة 100% وبدأت المصانع العمل بها فعليا (الهيئة العامة للاستعلامات، 2021). وتمثل البطالة مشكلة من المشكلات المزمنة في الاقتصاد المصري، حيث وصل معدل البطالة في الربع الأول

من عام 2023 إلى 7.1% (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2023)، وتمثل البطالة مشكلة أساسية من المشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري، والتي يمكن التخفيف من حدتها من خلال العناقيد الصناعية. ويمكننا صياغة إشكالية الدراسة في التساؤلات الرئيسية التالية:

1- هل ساهمت العناقيد الصناعية في خلق فرص العمل في محافظة الإسكندرية؟

2- ماهي العناقيد الصناعية التي يجب أن يتم التركيز عليها لخلق فرص عمل في محافظة الاسكندرية؟

### (2-1) فرضية الدراسة

يمكن صياغة فرضي الدراسة كالتالي:

الفرض الأول: توجد علاقة إيجابية بين وجود العناقيد الصناعية وخلق فرص العمل في محافظة الإسكندرية.

الفرض الثاني: توجد علاقة إيجابية بين موقع توطن الصناعة وخلق فرص العمل.

### (3-1) أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى عرض العناقيد الصناعية ودورها الرئيسي في حفز ونمو القطاع الصناعي وبالتالي دورها في زيادة القيمة المضافة وزيادة الصادرات، مع التركيز على دورها في خلق المزيد من فرص العمل في محافظة الإسكندرية، مع عرض أهم الصناعات التي ساهمت في خلق فرص عمل بمحافظة الإسكندرية وفق مؤشر معامل التوطن الصناعي.

### (4-1) أهمية الدراسة

تعتبر العناقيد الصناعية من أهم الاستراتيجيات المتبعة في عديد من دول العالم لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال مساعدتها في التغلب على صغر الحجم، حيث إن العناقيد الصناعية تضم مجموعة من المنشآت والشركات التي ترتبط مع بعضها البعض كما أن العناقيد الصناعية تعد أحد أهم أساليب زيادة الصادرات وخفض معدلات البطالة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إلقاء الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه العناقيد الصناعية في توفير المزيد من فرص العمل في محافظة الإسكندرية بصفة خاصة وكذلك في تحديد الصناعات التي تساهم في خلق فرص العمل وبالتالي التخفيف من مشكلة البطالة.

### (5-1) منهج البحث

استخدمت الدراسة منهج الاستنباط من خلال عرض الدراسات التطبيقية التي تناولت العناقيد الصناعية وأهميتها ودورها في حفز القطاع الصناعي وخلق فرص العمل، فضلاً عن ذلك استخدمت الدراسة منهج الاستقراء وذلك بالاعتماد على مؤشر قدرة الموقع على خلق فرص العمل (معامل التوطن الصناعي) Industrial localization والذي طورته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO بهدف استكشاف الفرص الاستثمارية والآفاق المستقبلية للعناقيد الصناعية.

### (1-6) حدود البحث

الحدود الزمنية تقتصر فترة الدراسة على الفترة من1012 وحتى 2020.

الحدود المكانية: التطبيق على العناقيد الصناعية في محافظة الإسكندرية.

### (1-7) خطة البحث

تنقسم خطة البحث إلى سبعة أجزاء بعد المقدمة يستعرض الجزء الثاني عرض نظري لمفهوم العناقيد الصناعية وأنواع العناقيد الصناعية وأهميتها وقدرتها على خلق مزيد من فرص العمل، ويستعرض الجزء الثالث الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، يليه استعراض مقومات القطاع الصناعي والعناقيد الصناعية في مصر في الجزء الرابع. ثم أهم مقومات القطاع الصناعي والعناقيد الصناعية في المحافظة مع تطبيق مؤشر قدرة الموقع على خلق فرص العمل للوقوف على الصناعات المهمة في الإسكندرية والتي ساهمت في خلق فرص العمل وساهمت أيضاً في تحقيق الاكتفاء الذاتي والصناعات التي لها قدرة تصديرية في الجزء الخامس، ثم النتائج في الجزء السادس والتوصيات بالجزء السابع.

## (2) عرض نظري لمفهوم العناقيد الصناعية وأهميتها ودورها في خلق فرص العمل

### (2-1) التوطن الصناعي

يعني التوطن الصناعي industrial localization قيام صناعة ما في مكان معين، بحيث تكون لها أهمية نسبية في هذا الموقع الجغرافي تفوق تلك الأهمية التي تأخذها الصناعات الأخرى في هذا الموقع المحدد، كما يعني أيضاً قيام قطاع الصناعة في محافظة معينة بحيث يكون لها أهمية نسبية تفوق تلك الأهمية التي يتمتع بها قطاع الصناعة على مستوى الدولة التي تنتسب المحافظة إليها (Lorenzen & Frederiksen, 2008) .

هناك عدة عوامل (طبيعية واقتصادية وفنية) يتم على أساسها اتخاذ قرار التوطن منها: التكاليف الاقتصادية، مثل تكاليف النقل وتكاليف العمالة وتكاليف الحصول على المواد الخام، وقرب مقومات الصناعة ومراكز التدريب والمراكز المالية المهمة من الموقع الصناعي (عبد القادر، 1997).

وتتمثل أهداف التوطن الصناعي كخطوة أولى من خطوات تكوين العنقود الصناعي في (قطاع الشئون الاقتصادية، 2013):

- تنمية المحافظات المختلفة للدولة في وقت سريع.
- تحويل المواد الخام والأولية وتصنيعها بالقرب من أماكن استخراجها.
- تقسيم وتوزيع الصناعات بين المحافظات وفقاً لتخصص اليد العاملة.
- تحقيق التوازن الإقليمي بين محافظات الدولة وتوفير فرص العمل.
- تحقيق منافع بيئية للموقع التي تتوطن به الصناعة وذلك من خلال نقل الصناعات الملوثة للبيئة بعيداً عن المناطق السكنية.

ويتضمن مفهوم العناقيد الصناعية مفهوم التوطن الصناعي، حيث تقوم العناقيد الصناعية كما سوف يتضح فيما بعد على عدة عوامل منها اختيار الموقع المناسب وانخفاض تكاليف النقل ووفرة المواد الخام، والموارد الطبيعية، والأيدي العاملة، والأسواق. فالتوطن الصناعي يعني اختيار مكان محدد لإقامة صناعة أو صناعات معينة أي تحديد الموطن الأمثل Optimal Location للمشروع الصناعي. وتعتبر العناقيد الصناعية أشمل من مفهوم التوطن الصناعي كما سوف يتم توضيحه بعرض مفهوم العناقيد الصناعية في الجزء التالي.

## (2-2) العناقيد الصناعية

يرجع أصل مصطلح العناقيد الصناعية إلى الدراسات التي قام بها الاقتصادي الانجليزي الفريد مارشال سنة 1920 من خلال نظريته الخاصة بالتوطن الصناعي، حيث حاول توضيح أهمية التجمع الصناعي للمؤسسات القريبة من بعضها جغرافيا من تشارك البنية التحتية لمدخلات الإنتاج ونقل المعارف والتكنولوجيا، وجذب العمالة الماهرة، وتطور مفهوم العنقود الصناعي سنة 1999 في كتاب " الميزة التنافسية للأمم " لمايكل بوتر، الذي تناول تحليل نماذج من مشروعات صناعية لعشر دول، توصل من خلالها إلى وجود علاقات ترابط بشكل أفقي ورأسي بينها وصفت بالعنقود الصناعي، والتي يطلق عليها أيضاً مصطلح التجمعات الصناعية أو المناطق الصناعية (حليمي وبوعيشة، 2018).

تعددت التعريفات التي تناولتها الدراسات المختلفة فيما يتعلق بتعريف العناقيد الصناعية، فهناك دراسات أكدت على أهمية الموقع الجغرافي، فعرفت العناقيد الصناعية بأنها عبارة عن تركيز جغرافي للصناعات يؤدى الى تحقيق مكاسب من خلال الموقع المشترك (مصطفى، 2013).

وهناك دراسات أكدت على أهمية الموقع الجغرافي والخدمات المختلفة داخل هذا الموقع فعرفت العنقود الصناعي بأنه قطعة من الأرض يمكن اختيارها وتقسيمها وتطويرها من خلال خطة شاملة لاستخدام وتوطين المنشآت الصناعية، ويجب أن تشمل الخطة توفير البنية التحتية كالطرق ووسائل المواصلات والنقل والاتصالات والأسواق أحياناً (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، 1995).

وهناك دراسات ركزت على علاقات التكامل والترابط بين المنشآت داخل العنقود، وعرفت العنقود الصناعي بأنه تجمع جغرافي لمجموعة من المنشآت الصناعية والمؤسسات المساندة التي تعمل في نشاط محدد، تترابط وتتكامل مع بعضها في إنتاج مجموعة من المنتجات أو الخدمات والتي تتعلق بهذا النشاط، وتدخل في علاقة تكامل وترابط وتشابك فيما بينها بشكل رأسي وأفقي في كل مراحل العملية الإنتاجية، وتشمل هذه العلاقة تبادل السلع والخدمات والخبرات والمعلومات والتكنولوجيا والموارد البشرية (feser, 1998).

كما عرفت العناقيد وفقاً لعلاقات التكامل والترابط بين المنشآت داخل العنقود بأنها تجمع يشمل مجموعة من المؤسسات التي يجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية أو الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها. ويضم هذا التجمع أيضاً مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كالجامعات والبنوك ومراكز التدريب والمعاهد التعليمية (حدادة والحاج، 2017).

وهناك دراسات ركزت على علاقات التكامل والترابط بين المنشآت داخل العنقود وأهمية وجود الموردين المحليين، وعرفت العناقيد بأنها مجموعة شركات تتركز قطاعياً وجغرافياً، تنتج وتبيع مجموعة من المنتجات المترابطة أو المتكاملة وبالتالي تواجه تحديات وفرصاً مشتركة. وأحد أهم عوامل نجاح العناقيد كونها تضمن وجود موردين محليين لمدخلات الانتاج وبتكلفة أقل نسبياً من استيرادها مما يؤثر إيجابياً على منافسة الصناعة في السوق المحلي والعالمي. حيث إنه وكلما اتجهت الصناعات الداعمة والمرتبطة إلى انتاج أجزاء محددة ومتخصصة من مدخلات الانتاج، كان لها دور أكبر في مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور والمنافسة عالمياً. وبالإضافة للموردين تتضمن العناقيد المنتجين للمدخلات الأساسية، قنوات التسويق، الشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة، إضافة إلى هيئات التمويل الحكومية والخاصة، ومراكز التدريب (شلبي، 2012).

وفيما يتعلق بتعريف العناقيد الصناعية وفقاً للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا هي "تجمعات تضم مجموعة من مؤسسات التي تجمع بينها عوامل مشتركة، كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية" (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2004).

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف العنقود الصناعي بأنه تركز وتجمع جغرافي لعدد من الصناعات في موقع محدد يتم اختياره دون اختيار غيره من المواقع نتيجة للمميزات والوفورات التي يحققها هذا الموقع، وفي هذا الموقع المحدد تترابط وتتكامل تلك الصناعات فيما بينها بعلاقات مختلفة، فقد تمثل مخرجات صناعة ما مدخلات لصناعة أخرى داخل العنقود. وقد تستخدم الصناعات الموجودة داخل العنقود نفس المواد الخام أو تستخدم نفس التكنولوجي، وقد تستهدف الصناعات فئة معينة من المستهلكين أو تستخدم الصناعات نفس القنوات التسويقية وفي النهاية تستفيد جميع الصناعات في العنقود أو التجمع الصناعي بشكل أفضل عن قيام كل صناعة بالعمل بمفردها، وقد يكون سبب التجمع والتركز الصناعي توفر المواد الخام وتوفر البنية التحتية وكافة الخدمات التي تدعم وتحفز تواجد تلك الصناعات في هذا الموقع المحدد.

وانطلاقا من التعريفات السابقة للعناقيد الصناعية، يلاحظ أن العناقيد الصناعية يمكن أن تتضمن (الحداد، 2015؛ محمد، 2015):

- الشركات والمؤسسات المتركزة في شكل عنقود صناعي.
- المنتجين والموردين للمواد الخام والمعدات والآلات وجميع المدخلات الأساسية.
- القنوات التسويقية والمنتجين للمنتجات المكملة والمؤسسات والشركات التي تستخدم نفس التكنولوجيا أو نفس المدخلات وكذلك الموردين لخدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة.
- البنوك وهيئات التمويل الحكومية وغير الحكومية. وهيئات المواصفات والجودة ومؤسسات التدريب المهني والتعليم.
- ويمكن من خلال التعريفات المتعددة للعناقيد الصناعية استنتاج آلية عمل العنقود الصناعي، والتي تقوم على أربعة مبادئ أساسية هي: (ساسان، 2017؛ لوكريز، 2018)

- التركز الجغرافي: ويقصد به أن تتجمع أو تتركز الشركات التي بينها مصالح مشتركة في موقع محدد، وتستفيد هذه الشركات من المميزات المتوفرة بهذا الموقع تحديداً ولا تتواجد في غيره من المواقع مثل الموارد الطبيعية وخدمات النقل والأسواق ومراكز التدريب والمعاهد التعليمية ووجود أو قرب موردي المواد الخام والعمال.
- التخصص: تقوم كل منشأة في التجمع الصناعي بالتخصص في انتاج جزء معين من المنتج أو المنتجات التي تنتج داخل هذا العنقود. ولا شك أن يرتبط نجاح العنقود بمدى تمكن وتخصص هذه المنشآت في الانتاج، ويجب أن يرتبط تخصص كل منشأة بوجود علاقات مع منشآت أخرى داخل العنقود وذلك حتى يتطور هذا العنقود وقد ينتج عن تطور العنقود إيجاد منتجات وعناقيد جديدة.
- الابتكار: يعتبر الابتكار المقياس الأكثر مصداقية لاستمرارية وتنافسية ونجاح العنقود الصناعي، حيث أن استمرار العنقود الصناعي يرتبط بابتكار منتجات جديدة أو تطوير المنتجات الموجودة بالفعل ويتم انتاجها داخل العنقود الصناعي، وذلك للتغلب على المنافسة من قبل المنتجين الأخرين خارج العنقود، وبالتالي فاستمرار العنقود ونجاحه يرتبط بمزيد من التجديد والابتكار.
- المنافسة: من خلال التنافس بين الشركات والبحث عن المزيد من الابتكارات وتطوير المنتجات وتطوير التكنولوجيا المستخدمة، وهو ما يؤدي إلى مزيد من التخصص والتركز والأنشطة الجديدة، ويؤدي كذلك إلى تحفيز البحث العلمي لمزيد من التطوير، كما أنه يسهم في رفع مستوى كفاءة القوى العاملة نتيجة زيادة الطلب على العمالة الماهرة المدربة والتي تتناسب مع التطوير المطلوب.

وتمر العناقيد الصناعية بدورة حياة شبيهة بدورة المنتجات الصناعية، حيث أنها تتطور باستمرار وتمر بمراحل متعددة فتنضم إليها شركات جديدة وتخرج منها شركات أخرى، ففي مرحلة ما قبل تكون العنقود يكون سلوك المنشآت والصناعة خلال هذه المرحلة مستقل بشكل كبير ولا يوجد تعامل إلا بشكل محدود مع المنشآت داخل العنقود ، ويتكون العنقود خلال هذه المرحلة من منشأة أو منشأتين في البداية " المنشآت الرائدة " ويكون الدافع لوجود المنشأة هو توافر المواد الخام أو توافر العمالة الماهرة والرخيصة في مكان التجمع وهنا يحدث التركز الجغرافي وقد يكون اختيار الموقع بالصدفة دون وجود أي دافع لذلك، وأثناء مرحلة نمو العنقود الصناعي يزيد الاعتماد المتبادل بين المنشآت والموردين المحليين وهى مرحلة التخصص، وخلال مرحلة الإقلاع تزداد درجة التفاعل بين المنشآت والمؤسسات البحثية والعلمية ويستمر العنقود في النمو المتزايد حتى يصل إلى مرحلة النضج والاستقرار والتي يصل بعدها إلى درجة التشبع من حيث المعرفة والمهارات والمعلومات، ويكون العنقود الصناعي قادر على ضم مزيد من الشركات وتسمى هذه المرحلة بالمرحلة الحرجة. وقد يستمر نجاح بعض العناقيد لعقود متتالية وتزداد درجة تنافسيتها باستمرار مثل (الطباعة في ألمانيا، والصناعات الجلدية في إيطاليا، وصناعة الشكولاتة في سويسرا) (غربي وعمر، 2021؛ محبوب وكافي، 2018؛ مصطفى، 2013).

### (2-3) مميزات العناقيد الصناعية

يترتب عن قيام أو إنشاء العناقيد الصناعية، العديد من المزايا التي يمكن ذكرها:

- خلق وتوفير فرص العمل وتقليل معدل البطالة بالإضافة أن وجود العناقيد الصناعية يزيد من فرص التخصص وتقسيم العمل، وتحسين فرص التصدير إذا كانت الصناعات داخل العنقود موجهة للتصدير مما يترتب عليه توفير العملة الأجنبية. كذلك الاستفادة من مزايا الحجم الكبير والتي تساهم في تخفيض التكاليف للمنشآت داخل العنقود (جباري والعوادي، 2012).
- تقليل نفقات التبادل خلال المراحل الإنتاجية مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ورفع المزايا التنافسية للمنتجات، والمساهمة في تركيز الخبرات الفنية والبشرية والتكنولوجيا (جباري والعوادي، 2012).
- تطوير البنية التحتية من الخدمات المالية والقانونية والتعليمية والتدريبية وغيرها من الخدمات المتخصصة مما يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية ورفع معدلات النمو الإجمالية التي ينتج عنها رفع القدرات الإنتاجية والتنافسية لأعضاء العنقود (شعبي، 2012).
- المساهمة في تحسين وزيادة إنتاجية وتنافسية العنقود، من خلال الاستغلال الأمثل لموارد الدولة المحدودة، نتيجة التخصص والتركيز على النشاطات ذات القيمة المرتفعة، بدلاً من توزيعها على باقي الأنشطة (حليمي وبوعيشة، 2018).
- تتمتع المنشآت التي تعمل ضمن العنقود الصناعي بكفاءة وتنافسية أعلى مقارنة بالمنشآت خارج العنقود، من حيث تخفيض تكاليف الإنتاج وتوفير البنية التحتية الملائمة للصناعة وكذلك سهولة الحصول على الموارد المالية اللازمة. وزيادة فرص التخصص الأمر الذي من شأنه المساهمة في إعادة هيكلة الصناعة وظهور منتجات جديدة تتناسب مع الأسواق المحلية والإقليمية (حليمي وبوعيشة، 2018).

### (2-4) العلاقات الصناعية داخل العنقود

تتمثل العلاقات الصناعية بين الصناعات داخل العنقود الصناعي في ثلاثة أشكال هي (إبراهيم، 2018؛عبد السلام وعبد الصمد، 2011؛ مسغوني واخرون،2019):

**(2-4-1) التعاقد من الباطن**: شكل من أشكال الاعتماد المتبادل ما بين مختلف المنشآت الإنتاجية، حيث تقوم أحد المنشآت بإنتاج المنتج النهائي لصالح منشأة أخرى، وذلك وفقا للمواصفات التي تحددها المنشأة التي يتم الإنتاج لصالحها . ويحقق التعاقد من الباطن العديد من المميزات منها: التخصص والتركيز وتخفيض التكاليف والاستغلال الامثل للطاقات وزيادة سرعة الأداء وتحسين جودة الانتاج والاستفادة من المنشآت الأكثر كفاءة ودعم وتحفيز العلاقات الصناعية مع المنشآت الأخرى.

**(2-4-2) التزويد الخارجي**: والذي يعني قيام الشركة الأم بشراء السلع الوسيطة أو الخدمات التي تساعد في عملية الإنتاج ويتم ذلك بشكل أفضل من حالة انتاجها داخلياً، وفى هذه الحالة تقوم إحدى المنشآت الصغيرة أو متوسطة الحجم بإنتاج تلك السلع أو تقديم تلك الخدمات لصالح الشركة الأم.

**(2-4-3) التحالفات الاستراتيجية**: يقصد بالتحالف الاستراتيجي تجمع لعدة مؤسسات مستقلة اختارت أن تتحالف وتتجمع وتتعاون مع غيرها من الشركات، بدلًا من قيامها بهذا النشاط بنفسها فقط وبشكل منفرد ومستقل باستثمار مواردها. ويكون التحالف الاستراتيجي بين المنشآت داخل العنقود من خلال التعاون والتنسيق بين هذه المنشآت، وقد يتعلق التعاون بتوفير المدخلات كالمواد الخام المشتركة أو التعاون في مجالات الابتكار والتطوير التكنولوجي والمشاركة في المعلومات وبرامج التدريب والتسويق. ويكون التحالف بالشكل الذي يحقق الاستفادة من وفورات الحجم الكبير ومنع أي سلوك احتكاري من قبل الموردين والتي من شأنها أن تؤدي إلى التقليل من القدرة التنافسية للإنتاج الصناعي للمنشآت، وتتشارك المنشآت في التحالف في الأرباح والمنافع الملموسة وغير الملموسة، ويترتب على التحالف الاستراتيجي تخفيض المخاطر حيث تتشارك المنشآت في التحالف في المخاطر مما يؤدي إلى تخفيض المخاطر والتهديدات.

**(2-5) أنواع العناقيد الصناعية** (جباري وزهية، 2008 ؛ قطاع الشئون الاقتصادية، 2013):

**(2-5-1) العناقيد الصناعية حسب النشأة:** يمكن أن يتكون العنقود الصناعي بشكل تلقائي نتيجة لوجود تاريخ قديم للمنطقة في هذه الصناعة، أو يتكون العنقود الصناعي نتيجة لتوفر عوامل الإنتاج والمواد الخام أو يتكون نتيجة لزيادة الطلب المحلي على سلع بعينها. ولدعم وتحفيز هذا النوع من التجمعات يجب إزالة العقبات التي قد تقلل من فرص نموه لأن العناقيد الصناعية حسب النشأة تعتبر من أنواع العناقيد الأكثر انتشاراً في العالم وذلك لانخفاض تكاليف تنمية هذه العناقيد وكذلك لسرعة تحقيق الانتاج المستهدف من وجود تلك العناقيد.

**(2-5-2) العناقيد الصناعية حسب المنتج:** يمكن اعتبار العنقود الصناعي على أنه تجمع حسب المنتج، مثل تجمع الخدمات المالية (لندن ونيويورك) أو الخدمات السياحية أو الإعلامية (هوليوود)، أو تجمع صناعة الاتصالات (ستوكهولم في فنلندا) أو حاسبات وبرامج حديثة (وادي السيليكون في أمريكا)

**(2-5-3) العناقيد الصناعية حسب درجة الترابط**

عناقيد صناعية مترابطة رأسياً: وفيه يتكون العنقود الصناعي من منشأة واحدة أو عدة منشآت كبيرة، يمدها عدد من المنشآت الأصغر بعوامل الإنتاج التي تحتاجها في العملية الإنتاجية.

عناقيد صناعية مترابطة أفقياً: وفيه يتكون التجمع من عدد كبير جداً من المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بإنتاج منتجات نهائية وتقوم بتسويقها وتشترك تلك المنشآت في التكنولوجي المستخدم والمواد الخام والأيدي العاملة وقد تشترك أيضاً في أسواق المنتجات النهائية.

عناقيد مترابطة خطياً: وفيه تقوم المنشأة بإنتاج سلعة أو تقديم خدمة خاصة إلى عدد من المنشآت الصناعية، مثال ذلك المنشآت التي تقوم بإنتاج قطع الغيار ومتطلبات التعبئة والتغليف.

## (3) الدراسات السابقة

أوضحت دراسة feser (1998) أن المساهمة الأساسية للنظريات التي تناولت مفهوم العناقيد قد تناولتها بشكل غير مباشر من خلال تركيزها على المنافسة بين الشركات. وأن هناك نظريات أخرى ركزت على العلاقات المتبادلة بين الأنشطة الاقتصادية، وعلى آثار تلك العلاقات المتبادلة على النمو الاقتصادي الإقليمي والتنمية، وأكدت الدراسة أن العناقيد الصناعية تمثل استراتيجية مهمة للعلاقات المتبادلة بين المنشآت وبعضها البعض. والهدف من هذه الاستراتيجية هو الاستفادة من هذه العلاقات المتبادلة بين المنشآت من أجل تحقيق أهداف النمو والتنمية. فالعناقيد الصناعية تمثل نموذج قائم بذاته لتحقيق للتنمية الإقليمية. أما دراسة Wennberg & Lindqvist ( 2008) فقد هدفت إلى المقارنة بين شركات تتوطن معاً وتتجمع في صورة عناقيد، وشركات أخرى تعمل بشكل منفرد وليس في شكل عنقودي، وبالتطبيق على عدد 4397 منشأة في صناعات مختلفة في السويد خلال الفترة 1993 وحتى 2002 لقياس مساهمة هذه الصناعات في خلق الوظائف، توصلت الدراسة إلى أن الصناعات التي تجمعت في شكل عنقودي ساهمت في خلق مزيد من الوظائف وفي حصول العاملين على أجور مرتفعة. أما دراسة Suinisheva (2010) فقد تناولت أن العناقيد الصناعية تمثل استراتيجية من شأنها أن تحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي وأن تعزز التنمية والابتكار والمنافسة على المستوى الكلي. وأنها تمثل أداة أساسية في كازخستان لتحقيق التنمية وساعدتها أن تصبح واحدة من بين 50 دولة متقدمة. كما أكدت الدراسة على أنه يمكن تطوير العنقود الصناعي من خلال العمالة الماهرة المدربة وأن مؤسسات الأعمال والتي تعمل في قطاعات مختلفة والتي لها فرصة أن تتجمع في عنقود يمكن أن تحسن من تنافسيتها من خلال المشاركة والتبادل فيما بينها. وفيما يتعلق بصناعة الغذاء في كازخستان فإنها تتجمع في منطقة ألماتي حوالي 50 مؤسسة منتجة للغذاء، وأن هذه الصناعة تتوطن في منطقة مناسبة حيث تساهم تلك المنطقة بحوالي 27% من اجمالي المنتجات الغذائية على مستوى كازخستان ومن شأن تجمع هذه المؤسسات في شكل عنقودي أن يساهم في زيادة الدخل القومي وزيادة الصادرات. أما دراسة Lengyel & Szakálném, (2014) فقد استهدفت الدراسة قياس أثر المؤشرات التي تتعلق بالعناقيد والتركز والتخصص على المستوى الإقليمي بالإضافة إلى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تعزيز الإنتاجية على المستوى الإقليمي وعلى معدل التوظف في المجر وذلك بالتطبيق على مجموعة من الشركات خلال الفترة 1998-2005. وتوصلت الدراسة إلى التخصص على المستوى الإقليمي لا يساهم في تحقيق النمو، وأن التركز المكاني للصناعات له أثر سلبي على الإنتاجية وعلى خلق الوظائف. وأكدت الدراسة على أهمية تحقيق التوافق في استغلال الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي للاستفادة من التركز المكاني للصناعات. وفيما يتعلق بدراسة محمد (2015) فقد أوضحت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد أهم مداخل التنمية، والتي من الممكن أن يكون لها مساهمة فعالة في أي اقتصاد إذا تم تطويرها وتنميتها على أسس سليمة وواضحة مثل العناقيد الصناعية، والتي يمكن أن تمثل حلاً للعديد من المشاكل والمعوقات التي تقف حائلاً دون تطور هذه المؤسسات. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى أن تدعيم ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على الدعم الحكومي بشكل أساسي وذلك لعدم قدرة هذا النوع من المؤسسات على مواجهة كل العقبات والتحديات ومن أهم أشكال الدعم الحكومي وجود سياسات نقدية ومالية وضريبية ملائمة،

وتوفير التمويل اللازم لتطوير المناطق الصناعية. أما دراسة عبد الله (2016) فقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الصناعية والتوازن الإقليمي المستدام في الجزائر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن العناقيد الصناعية ساهمت في تحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي المستدام، كما توصلت الدراسة إلى أن العناقيد الصناعية ساهمت في تحقيق التنمية الصناعية لكن في تجمعات صناعية معينة دون الأخرى ويرجع ذلك إلى اختلاف خصائص المناطق الصناعية، وبصفة عامة توصلت الدراسة إلى أن العناقيد الصناعية لم يكن لها أثر فعال في الاقتصاد الجزائري في النصف الأول من القرن العشرين بينما في العقد الأخير من القرن العشرين ساهمت العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الصناعية والتوازن الإقليمي المستدام. كذلك تناولت دراسة Lee, et al. (2017) الدور المهم الذي تلعبه العناقيد الصناعية في تنمية الصناعات القومية، بالإضافة إلى تأثيرها الكبير على تطور تلك الصناعات وبصفة خاصة في الدول النامية. وأنه في ظل المنافسة العالمية فإن العناقيد الصناعية تمثل الاستراتيجية المناسبة للحفاظ على تنمية وتطور الصناعات الإقليمية بشكل مستدام. ولكي تؤتي ثمار العناقيد الصناعية وتساهم في تحقيق التنمية وخلق فرص العمل يجب أن تتوطن تلك العناقيد في موقع ملائم حيث يوجد بهذا الموقع عدد من الشركات متوسطة وصغيرة الحجم. ولا شك أن تايوان أصبحت أحد النمور الآسيوية لنجاحها في دعم صناعتها عن طريق العناقيد الصناعية، ومن خلال تحولها من صناعات كثيفة العمالة labour- intensive industries إلى صناعات كثيفة العمالة المدربة الماهرة talent- intensive industries، بالإضافة إلى أنها عززت عملية التنمية من خلال تنمية الصناعات`ذات التقنية المرتفعة. أما دراسة Chen, et al. (2018) فقد هدفت إلى دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وتنمية العناقيد الصناعية وذلك من خلال تحليل الانحدار لبيانات سلسلة مقطعية panel data في الصين، وتوصلت الدراسة إلى أن العناقيد الصناعية لها تأثير معنوي طردي على النمو الاقتصادي، كذلك توصلت الدراسة إلى أن هذا الأثر لم يكن متساو بين المناطق ولكن كان هناك تباين، حيث كان الأثر الإيجابي المعنوي في المناطق الشرقية أكبر من المناطق الغربية والمركزية. وركزت دراسة حليمي وبوعيشة (2018) على دور العناقيد الصناعية كتوجه استراتيجي لتحقيق التنويع المستدام في المملكة العربية السعودية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، من خلال استعراض مفهوم التنويع والعناقيد الصناعية، واعتمدت الدراسة أيضاً على المنهج الوصفي التحليلي أثناء استعراض واقع العناقيد الصناعية في المملكة العربية السعودية ومدى مساهمتها في تحقيق التنويع خلال الفترة 2015-2020. وتوصلت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية أحدثت نقلة نوعية في تحقيق التنويع المستدام بكافة مناطقها في الفترة من 2010-2015 من خلال بناء مناطق صناعية وتجمعات عنقودية، تتوافر فيها كل مقومات البنية التحتية اللازمة للصناعة من خدمات مساندة ولوجستية، وكان ذلك بالتعاون مع القطاع الخاص وبما يساهم في رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي وتوفير فرص العمل. أما دراسة الفقي (2021) فقد هدفت إلى دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الصناعي في مصر للفترة الممتدة من1977 إلى 2017، واعتمدت الدراسة على المنهج القياسي من خلال استخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسن وكذلك نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له تأثير سلبي وغير معنوي على التصنيع وتأثير إيجابي وغير معنوي للاستثمار المحلي خلال فترة

الدراسة. وأوصت الدراسة بضرورة توجيه سياساتها من سياسات تركز على قطاع الصناعات الاستخراجية إلى سياسات تركز على الصناعات التحويلية، وأهمية هذا التوجه لجذب المستثمرين الأجانب للاستثمار في القطاع الصناعي. كما أوصت الدراسة بحاجة الحكومة لتوفير مرافق لتعزيز الإنتاج (امدادات الطاقة والطرق الجديدة وتحسن النظام المالي وتحسين بيئة التشغيل القانونية والاجتماعية)، وفيما يتعلق بدراسة خليل (2021) فقد هدفت إلى التعرف على أنماط التحالفات الاستراتيجية المفترض وجودها داخل التجمعات العنقودية المترابطة مع بعضها بالتطبيق على صناعة الجلود في مصر، وتناولت الدراسة أكثر من تعريف للعناقيد الصناعية وأهميتها وأنواعها ومميزاتها، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي وتوصلت الدراسة إلى أن العناقيد الصناعية تساعد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في التغلب على المخاطر التي تواجهها مثل مخاطر الحجم الصغير والمشكلات التكنولوجية، فضلاً على توفير فرص عمل من شأنها أن تزيد من فاعلية مشاركة هذه المنشآت في توفير فرص العمل. أما دراسة الحداد (2022) فقد هدفت إلى توضيح الدور المهم للعناقيد الصناعية في حل مشكلتي الفقر والبطالة في مصر، حيث يمكن من خلال العناقيد الصناعية دمج الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي تسهم في تشغيل المزيد من قوة العمل، وأن العناقيد الصناعية هي حلقة الوصل وأداة لتحقيق التكامل الصناعي بين الوحدات الإنتاجية الكبيرة الحجم والوحدات الإنتاجية صغيرة ومتوسطة الحجم. وركزت الدراسة على مدينة الأثاث بمحافظة دمياط كدراسة تطبيقية لاستراتيجية العناقيد الصناعية، للتعرف على الوضع الحالي لهذا العنقود وبحث مدى نجاحه في تحقيق الدور الذي أنشئ من أجله وما إذا كان حقق الأهداف المطلوبة لكي يتحول مجتمع صناعي متكامل. اعتمدت الدراسة على المنهج العلمي الذي يجمع بين المنهج الاستقرائي والاستنباطي، حيث اعتمدت الدراسة في جانبها النظري على تجميع الدراسات والبيانات الخاصة بموضوع البحث، وعلى الجانب العملي ركزت الدراسة على صناعة الأثاث في مصر واتخذت من مدينة الأثاث بدمياط الحالة التطبيقية للدراسة. أما دراسة الخضري (2022) فقد هدفت إلى دراسة واقع القطاع الصناعي في مصر والتعرف على أهم التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في مصر مع التركيز على صناعة الأثاث في محافظة دمياط. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على البيانات المتاحة عن حجم القطاع الصناعي في مصر وكذلك صناعة الأثاث في محافظة دمياط. وتوصلت الدراسة إلى أهم التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في مصر وتمثلت تلك التحديات في عدم وجود استراتيجية تحدد المجالات التي يتميز بها الاقتصاد المصري، وارتفاع تكلفة الطاقة وغياب النوافذ التمويلية المتخصصة، وأكدت الدراسة على وجوب الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجي لتنعكس مخرجاته على الاقتصاد الوطني، وكذلك الاهتمام بإعداد العمالة الفنية، وضرورة توفير البنية التحتية للأنشطة الصناعية. وتناولت دراسة خفاش وديلمي (2022) مفهوم العناقيد الصناعية ومراحل تطورها وأنواعها ومزاياها وآلية عملها والتعاون فيما بينها مما يكسب العنقود ميزة تنافسية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وأوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على العناقيد الصناعية والتي تزيد تنافسية الصناعات على المستوى المحلي والعالمي، كما أوصت بأهمية التكتل في مشروعات ضخمة مبنية على العناقيد الصناعية، حيث يساهم ذلك في جمع رؤوس الأموال والتخفيف من تكاليف الإنتاج وزيادة الانتاجية، وأكدت الدراسة على ضرورة دعم الدولة لتطوير العناقيد الصناعية لما تحققه هذه العناقيد من أثر إيجابي على أداء الاقتصاد،

وضرورة توفير بنية تحتية داعمة لنمو العناقيد الصناعية، كما أوصت الدراسة بالدور المهم الذي يلعبه القطاع الخاص لنمو العناقيد الصناعية.

وتناولت دراسة عبد مولاه (2022) أهمية العناقيد الصناعية وأنها من أفضل الوسائل لتعزيز الاستثمار وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها من خلال التغلب على فشل السوق والذي يحد من قدرة القطاع الخاص على اتخاذ قرارات الاستثمار طويلة المدى. كما أوضحت الدراسة أن أفضل أسلوب لزيادة التنافسية هو التركيز على المستوى الجزئي والقطاعي والعمل على توفير مناخ استثماري محفز ويتحقق ذلك من خلال العناقيد الصناعية. كما استعرضت الدراسة أهم التجارب الناجحة للعناقيد الصناعية في دول مختلفة، كما أوضحت الدراسة الدور المهم للحكومة في اختيار العناقيد وفي تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص وزيادة التنسيق بينهما. أما دراسة جويلي (2023) فقد أوضحت الدور المهم الذي يلعبه القطاع الصناعي لجميع الدول، حيث يمثل القطاع الصناعي الشريان الرئيس للاقتصاد ويعد العنصر الحاكم للفصل بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث، ركزت الدراسة على القطاع الصناعي الماليزي والذي حقق نجاحاً كبيراً وقام بدور كبير في دعم التنمية الاقتصادية من خلال تحفيز النمو والتشغيل وزيادة مستويات التنويع في هياكل الاقتصاد بالإضافة إلى دوره في زيادة الإنتاجية وتوطين المعرفة والتكنولوجيا، كما أوضحت الدراسة كيف يمكن للاقتصاد المصري الاستفادة من تجربة القطاع الصناعي في ماليزيا في دعم عملية التنمية الاقتصادية. وأوضحت الدراسة كذلك كيف حقق القطاع الصناعي الماليزي وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة معدلات نمو أكبر من معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث استطاعت ماليزيا الاستغلال الناجح لما لديها من عوامل انتاج وبصفة خاصة مواردها المادية والبشرية، مع العمل على جذب التكنولوجيا الحديثة، ومن ثم قامت ماليزيا بإعادة تشكيل وهيكلة القطاع الصناعي تدريجياً من خلال الاعتماد على الذات والموارد المحلية ثم العمل على الحد من الاستيراد وتشجيع المنتج المحلي من خلال سياسة إحلال الواردات ثم الاتجاه نحو التصدير، وأخيراً تنفيذ سياسة الاقتصاد الشامل القائم على التنوع والتشابك والمتكامل. وخلصت الدراسة إلى أهم المشكلات التي واجهت القطاع الصناعي في مصر والتي تمثلت في عدم الاهتمام بنقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وعدم الاهتمام بالجودة والإنتاجية وعدم العمل على إعادة تأهيل الأيدي العاملة وفقاً لمتطلبات التصنيع والأسواق والأهداف المحددة لتنمية القطاع الصناعي، وعدم الاهتمام بالتوسع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها الصناعة المغذية للصناعات الثقيلة وعدم تحقيق فكر التصنيع المتشابك.

ويلاحظ من استعراض الدراسات السابقة أن هناك دراسات ركزت على أهمية القطاع الصناعي ودوره في تحقيق التنمية سواء في مصر أو في دول مختلفة حسب كل دراسة، وهناك دراسات أخرى ركزت على أهمية العناقيد الصناعية خاصة لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ودراسات أخرى ركزت على دور العناقيد الصناعية في مصر في دعم وتطوير صناعات محددة مثل الجلود والأثاث، تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها توضح دور العناقيد الصناعية في خلق فرص العمل في محافظة الإسكندرية، بالإضافة إلى استعراض أهم الصناعات التي تتوطن في محافظة الإسكندرية وتساهم في خلق فرص العمل والصناعات التي يمكن أيضاً أن تساهم في الصادرات الصناعية نظراً لتوطن تلك الصناعات بمحافظة الإسكندرية، وذلك اعتماداً على مؤشر

قدرة الموقع على إيجاد فرص عمل (معامل التوطن الصناعي) industrial localization، وهو المؤشر الذي تم تطويره بواسطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية United Nations Industrial Development Organization (UNIDO)

## (4) العناقيد الصناعية في مصر

يمكن من خلال القطاع الصناعي دعم الاقتصاد وتوفير وخلق فرص عمل جديدة بدخول مناسبة ويتحقق ذلك في أزمنة قصيرة وبالمقارنة بالنشاط الزراعي وبأقل نسبة مخاطرة (فرج،2019). وتمثل الصناعات التحويلية الداعم الأول لعملية التنمية الاقتصادية، ويمكن من خلال هذه الصناعات بلورة ما تم القيام به في الاقتصاد القومي من استثمارات في البنية التحتية واستثمارات في كل قطاعات الدولة، حيث تسعى معظم الدول إلى وضع خطط مستهدفة للقطاع الصناعي وتسعى إلى تحقيقها. فأي عملية تصنيعية يتبعها إحداث قيمة مضافة وكذلك استغلال الموارد البشرية وتوفير فرص العمل وكذلك إحلال المنتجات المحلية مقابل المنتجات المستوردة، وربما التوجه للتصدير في مرحلة تالية (جويلي، 2023).

يلعب القطاع الخاص دور مهم في النشاط الاقتصادي في مصر بصفة عامة وفي القطاع الصناعي بصفة خاصة، حيث إنه يعتبر المصدر الرئيسي للقيمة المضافة الإجمالية في مصر، ويساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة في تحقيق القيمة المضافة الإجمالية، فيساهم القطاع العام بنسبة 13.6% من القيمة المضافة الإجمالية ويساهم القطاع الخاص بنسبة 86.4%، تستحوذ ثلاث محافظات هي القاهرة والجيزة والإسكندرية على نسبة 46% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في مصر. وتأتي معظم القيمة المضافة في مصر من ثلاث قطاعات مسؤولة عن 67% من القيمة المضافة الإجمالية ، يقع في الصدارة قطاع التصنيع الذي يساهم ب 31% من الناتج المحلي الإجمالي (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية،2021). ويساهم القطاع الصناعي في مصر بما يقرب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه يستحوذ على حوالي 28% من حجم العمالة في الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى علاقته التشابكية القوية مع العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية، بالإضافة إلى دوره في تنمية التجارة الخارجية وتحسين ميزان المدفوعات، حيث بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج المحلي الإجمالي نحو 50 مليون دولار، ساهم القطاع الخاص بنسبة 81.3% والقطاع العام بنسبة 18.7% (الخضري، 2022). وقد ارتفع إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي في مصر خلال الربع الثاني من عام 2020 بنسبة 6.48%، حيث بلغت قيمته 333.5 مليار جنيه خلال الفترة من أبريل وحتى يونيو من العام الماضي، مقابل نحو 313.2 مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام 2019 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2022). وقد شهدت النسبة المئوية لإجمالي الناتج المحلي للتصنيع انخفاضاً منذ عام 2011، ومع ذلك فقد زادت هذه الحصة مؤخراً في عام 2020 لتصل إلى 15.3%. تولد أكثر من 522 ألف مؤسسة صناعية خاصة في مصر حوالي 508 مليار جنيه من القيمة المضافة الإجمالية (28% من القيمة المضافة الإجمالية في مصر) وتتجمع معظم هذه المنشآت (43%) في محافظات القاهرة والجيزة والشرقية والقليوبية والإسكندرية، وتسيطر سبع محافظات على الناتج المحلي الإجمالي الصناعي: القاهرة والجيزة والشرقية والقليوبية والإسكندرية والمنوفية والسويس (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2021).

يلاحظ من الشكل رقم (1) أن مساهمة القطاع الصناعي في القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي زادت خلال فترة الدراسة باستثناء عام 2021 ويرجع ذلك إلى تداعيات جائحة كورونا والتي أثرت على جميع قطاعات الاقتصاد القومي.

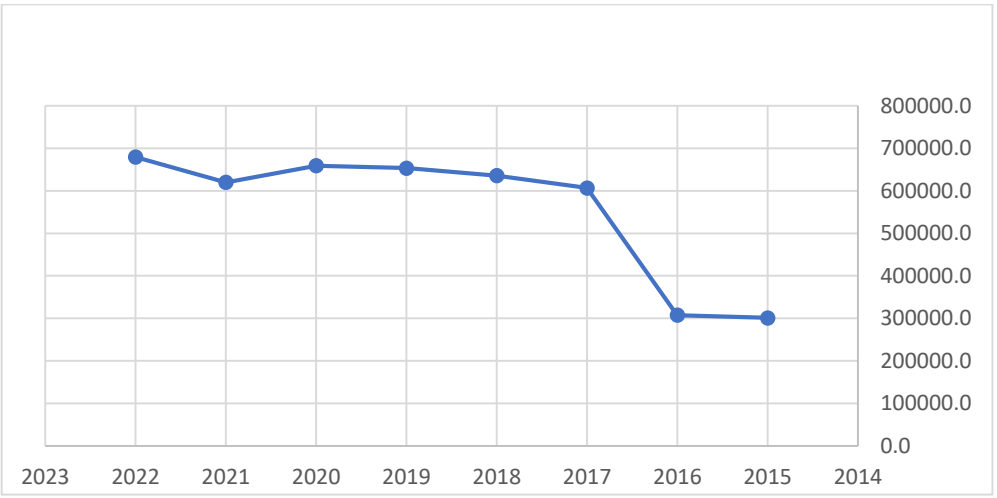


**شكل 1: مساهمة القطاع الصناعي في القطاع الخاص والعام في الناتج المحلي الاجمالي**

المصدر: بواسطة الباحثة بناء على بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

يلاحظ من الشكل رقم (2) أن هناك ست محافظة ساهمت بنسبة كبيرة في تحقيق القيمة المضافة الصافية للقطاع الصناعي الخاص هي القاهرة والجيزة والقليوبية، والبحر الأحمر، والإسكندرية، والشرقية.

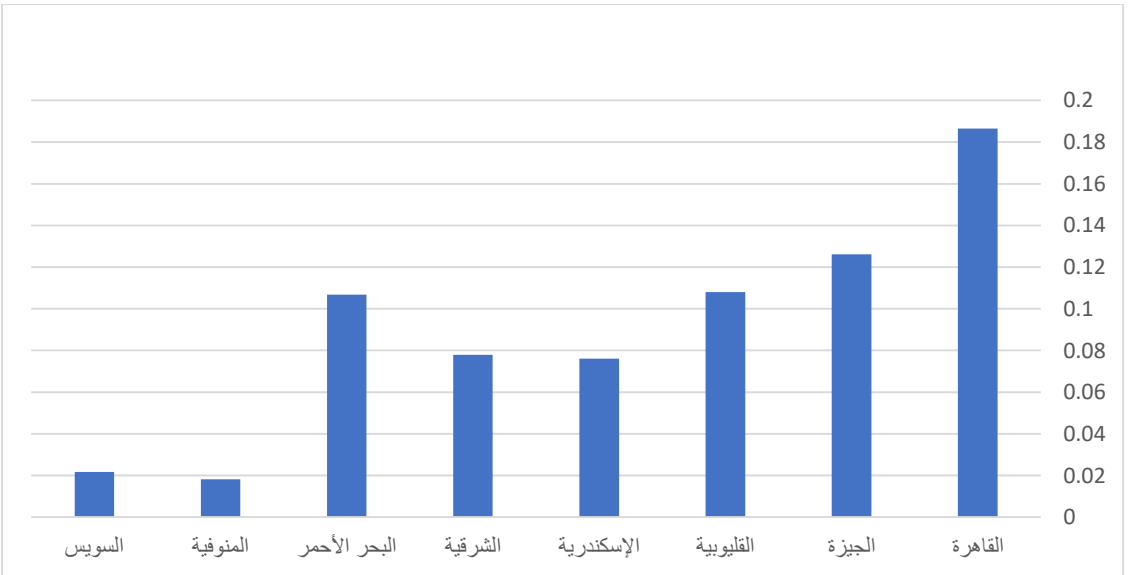


**شكل 2: التوزيع النسبي للقيمة المضافة الصافية للقطاع الصناعي الخاص طبقاً لأهم المحافظات لعام 2018**

المصدر: بواسطة الباحثة بناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ويعتبر القطاع الصناعي قطاع مهم، حيث يمكن من خلال هذا القطاع استيعاب قدراً كبيراً من العمالة، وبصفة خاصة إذا كانت الصناعات كثيفة العمالة، ومن ثم فإنه يمكن الاستعانة بقدرة ومساهمة القطاع الصناعي في استيعاب العمالة المتاحة باعتباره أحد المؤشرات على كفاءة ذلك القطاع وفاعليته .وقد بلغ متوسط نسبة العمالة بقطاع الصناعة في مصر 7.4% من إجمالي العمالة المتاحة، وقد حققت مصر معدل بطالة 11.4% في خلال الفترة من عام 2010 وحتى عام 2019، ومن ثم فإن إحداث تنمية صناعية من شأنها أن تستوعب قدراً من العمالة وتسهم بفعالية وكفاءة في الحد من البطالة، مع العمل على توفير التدريب والتعليم لتأهيل العمالة وبما يتوافق مع متطلبات سوق العمل (جويلي،2023).

وكما يتضح من الشكل (3) تزايد العمالة في القطاع الصناعي كنسبة من إجمالي العمالة خلال فترة الدراسة.

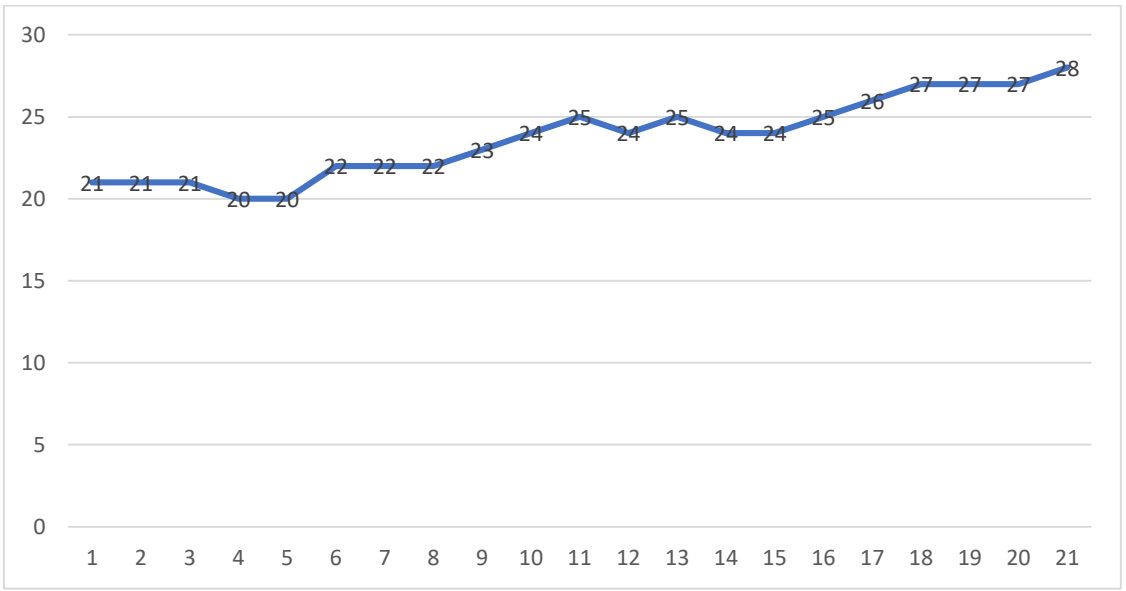


**شكل 3: العمالة في القطاع الصناعي كنسبة من إجمالي العمالة**

المصدر: بواسطة الباحثة من خلال بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ويتضح من الشكل رقم(4) أن هناك ست محافظات بها عدد كبير من جملة العاملين بالقطاع الصناعي الخاص هي القاهرة والجيزة والقليوبية والشرقية والإسكندرية والغربية.

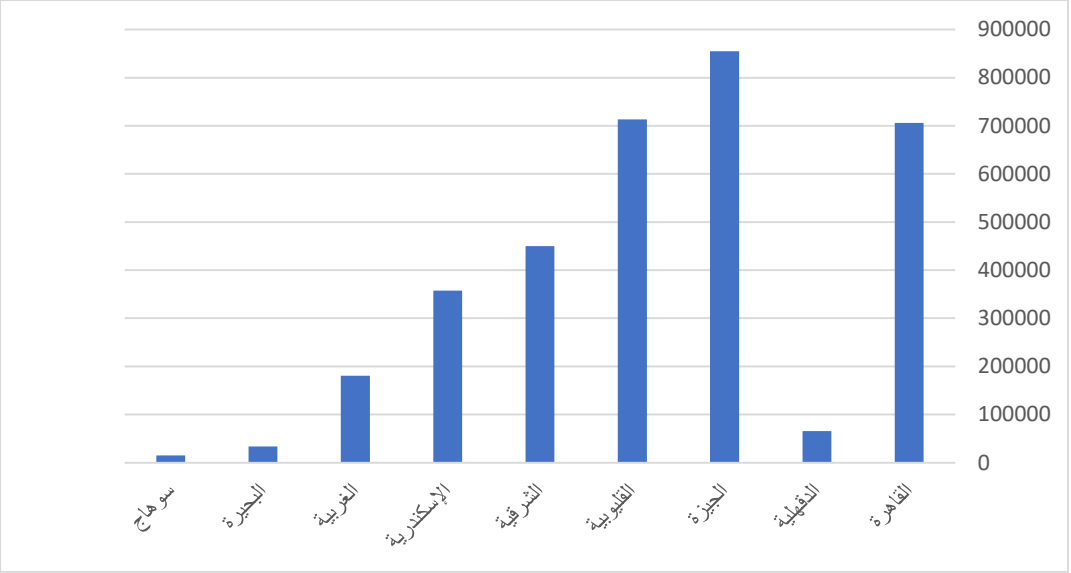


**شكل 4: عدد العاملين بالقطاع الصناعي الخاص لعام 2018**

المصدر: بواسطة الباحثة بناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وقد زادت عدد المنشآت الصناعية بنسبة 19%، حيث وصلت لـ 42 ألف منشأة عام 2020 مقارنة بـ 35.3 ألف منشأة عام 2014، في حين زاد عدد العاملين بالقطاع الصناعي بنسبة 15% حيث وصل لـ 2.3 مليون عامل عام 2020 مقارنة بـ 2 مليون عامل عام 2014 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2022).

يلاحظ من الشكل رقم (5) أن عدد المنشآت بالقطاع الصناعي الخاص تركزت في تسع محافظات هي القاهرة والدقهلية والجيزة والقليوبية والشرقية والإسكندرية، والغربية والبحيرة وسوهاج.

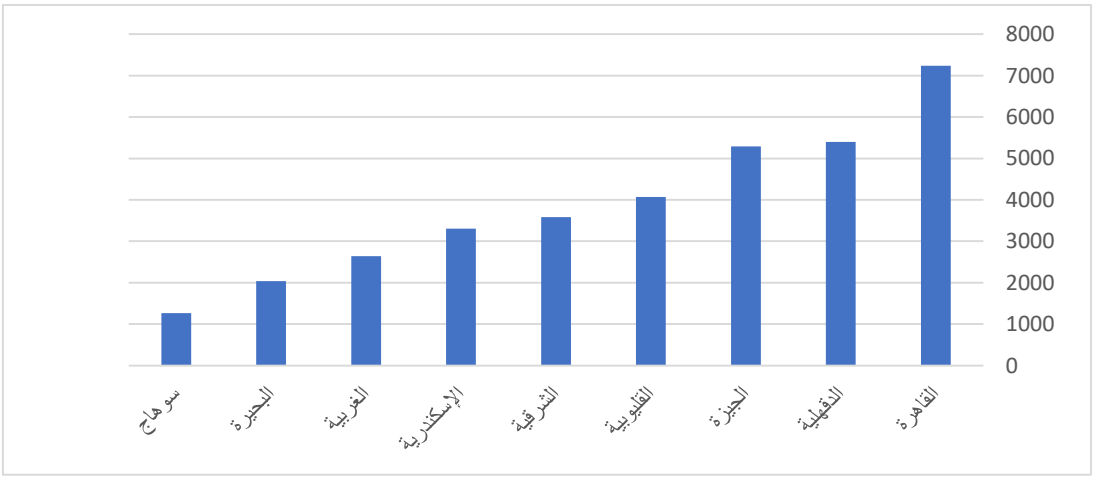


**شكل 5: عدد المنشآت بالقطاع الصناعي الخاص وفقاً للمحافظة لعام 2018**

المصدر: بواسطة الباحثة بناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ولا شك أن العناقيد الصناعية تدعم توطين الصناعة الوطنية مما يسهم في زيادة التصنيع على المستوى المحلي وخلق وتوفير فرص العمل، بالإضافة إلى توفير احتياجات السوق المصري من الصناعات التي تستخدم تكنولوجيا متقدمة، بالإضافة إلى التبادل والتعاون بين المنشآت الصغيرة والكبيرة. كما تساهم العناقيد الصناعية في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو الصناعات التكميلية، بجانب توفير المناخ المناسب لتمكين القطاع الخاص وصغار المستثمرين من القيام بالأنشطة الصناعية.

وتساعد العناقيد الصناعية بصفة خاصة بشكل مباشر في تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال توفر مزيد من فرص العمل، وتوفر مصادر جديدة للدخل، وبشكل غير مباشر من خلال تأثيرها الإيجابي على التنمية الاقتصادية، كماء يوجد أثر كبير للعناقيد الصناعية على تخفيض معدلات الفقر خاصة إذا ما تركزت هذه العناقيد في المناطق الريفية، كذلك تساهم العناقيد الصناعية في دعم وتحفيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي لها الدور الأكبر في تشغيل العمالة وخفض معدل البطالة، وتكون العناقيد الصناعية أكثر فائدة أيضاً إذا ما تركزت في القطاعات الصناعية كثيفة العمالة (قطاع الشئون الاقتصادية، 2013). ومن خلال إحدى الدراسات على 457 عنقوداً صناعياً تبين أن عدد فرص العمل التي تخلقها العناقيد الصناعية تقدر ب 15 ألف فرصة عمل في المتوسط، وتزداد تلك الفرص كلما زاد حجم العنقود، ووصلت إلى خلق مليون فرصة عمل كما هو الحال في عنقود وادي السليكون لصناعة الحسابات والبرمجيات بالولايات المتحدة الأمريكية (الحداد،2022).

وقد زاد عدد المجمعات الصناعية المنفذة بنسبة 57.9%، حيث أصبح عددها 30 مجمعاً عام 2021، مقارنة بـ 19 مجمعاً عام 2013(تقرير المركز الإعلامي لمركز الوزراء، 2021). وقد قامت الهيئة العامة للتنمية الصناعية بإقامة 17 مجمعا صناعيا بـ 15 محافظة على مستوى الجمهورية بتكلفة استثمارية اجمالية بلغت حوالي 10 مليار جنيه، بإجمالي وحدات صناعية يبلغ عددها 5046 وحدة، توفر نحو 48 ألف فرصة عمل مباشرة، وفي ذلك الإطار، فقد تم الانتهاء من انشاء وتخصيص 4 مجمعات صناعية بنسبة 100% وبدأت المصانع العمل بها فعليا، وهي: (الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، 2021):

- المجمع الصناعي بمدينة السادات بالمنوفية بإجمالي وحدات بلغ 296 وحدة تستهدف الأنشطة الإنتاجية في الصناعات الدوائية والهندسية والغذائية.
- المجمع الصناعي بمحافظة بورسعيد (جنوب الرسوة): بإجمالي عدد وحدات بلغ 118 وحدة تستهدف أنشطة إنتاجية متنوعة من بينها الصناعات الكيماوية والهندسية والغذائية، والغزل والنسيج
- المجمع الصناعي بمدينة بدر بالقاهرة: بإجمالي عدد وحدات بلغ 87 وحدة تستهدف الأنشطة الإنتاجية في الصناعات الغذائية والهندسية والكيماوية.
- المجمع الصناعي بمرغم 1 بالإسكندرية: بإجمالي عدد وحدات بلغ 238 وحدة مخصصة للصناعات البلاستيكية. هذا مع توجيه مجمع الصناعات بمرغم ليكون منطقة متخصصة للصناعات البلاستيكية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- المجمع الصناعي بمرغم 2 بالإسكندرية والذي يتميز بقرب الموقع من مصدر المادة الخام الرئيسية لصناعة البلاستيك. وتتوفر خدمات الدعم الفني من مركز تكنولوجيا البلاستيك. وكذلك تتوفر خدمات الدعم

التدريبي من مركز التدريب الصناعي بالمجان. بالإضافة إلى قرب الموقع من المناطق السكنية وتوافر العمالة.

ويلاحظ أن معظم المجمعات الصناعية تركزت في الصناعات الهندسية والدوائية والكيماوية والغذائية والغزل والنسيج، باستثناء محافظة الإسكندرية حيث تم التركيز على الصناعات البلاستيكية في منطقة مرغم 1 مرغم2. وسوف يتضح من تحليل مؤشر قدرة الموقع على إيجاد فرص عمل (معامل التوطن الصناعي) الصناعات التي لها فرص تحقيق الاكتفاء الذاتي وكذلك الصناعات التي لها فرص تصديرية في محافظة الإسكندرية للوقوف على الصناعات المهمة والتي لها دور في توفير فرص العمل بالمحافظة.

## (5) مقومات الإنتاج الصناعي والعناقيد الصناعية في محافظة الإسكندرية

ينقسم هذا الجزء إلى جزئين يتناول الجزء الأول عرض سريع لمقومات الإنتاج الصناعي في محافظة الإسكندرية وأهم العناقيد الصناعية بها، ويتناول الجزء الثاني تحليل أهم الصناعات في محافظة الإسكندرية وذلك للوقوف على أهمية هذه الصناعات وهل هي تمثل تجمعات صناعية ساهمت في خلق فرص العمل بالإسكندرية وانتاجها موجه للتصدير أم مجرد تواجد صناعي فقط.

### (5-1) العناقيد الصناعية في محافظة الإسكندرية

تعتبر العناقيد الصناعية من أهم الاستراتيجيات المتبعة في عديد من دول العالم لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال مساعدتها في التغلب على صغر الحجم، حيث إن العناقيد الصناعية تضم مجموعة من المنشآت والشركات التي ترتبط مع بعضها البعض كما أن العناقيد الصناعية تعد أحد أهم أساليب زيادة الصادرات وخفض معدلات البطالة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتميز محافظة الإسكندرية بتعدد الأنشطة الاقتصادية بها نتيجة لتمتعها بالعديد من مقومات تلك الأنشطة الاقتصادية فتشتمل على الصناعة، الزراعة، الصيد، السياحة، التجارة والتعدين. وتعد الإسكندرية مركزاً رئيسياً للنشاط الصناعي بجمهورية مصر العربية ويمثل الإنتاج الصناعي فيها 30% من جملة الإنتاج الصناعي في جمهورية مصر العربية، بالإضافة الى كونها ميناء رئيسي ومركز تجارى هام حيث يمر عبر مينائها حوالي 80% من تجارة مصر الخارجية . وتعتبر محافظة الإسكندرية من المحافظات الصناعية وهى تمثل قاعدة صناعية قوية حيث يتركز بها كثير من الصناعات مثل الغزل والنسيج، الأسمنت، الورق، الطباعة، السماد، الصناعات الغذائية، الحديد والصلب، المعادن، تكرير البترول، إسالة الغاز الطبيعي، الكيماويات والبتروكيماويات ويوجد بها العديد من المناطق الصناعية، (منطقة النهضة الصناعية، مجمع الصناعات الصغيرة بالعجمي، منطقة سيبكو الصناعية، منطقة برج العرب، منطقة مرغم الصناعية، منطقة الناصرية الصناعية، منطقة الكيلو 31، منطقة المنشية الجديدة) (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، 2020). ويتضح من الشكل رقم (6) ارتفاع قيمة الصناعات التحويلية المنفذة بمحافظة الإسكندرية خلال فترة الدراسة.

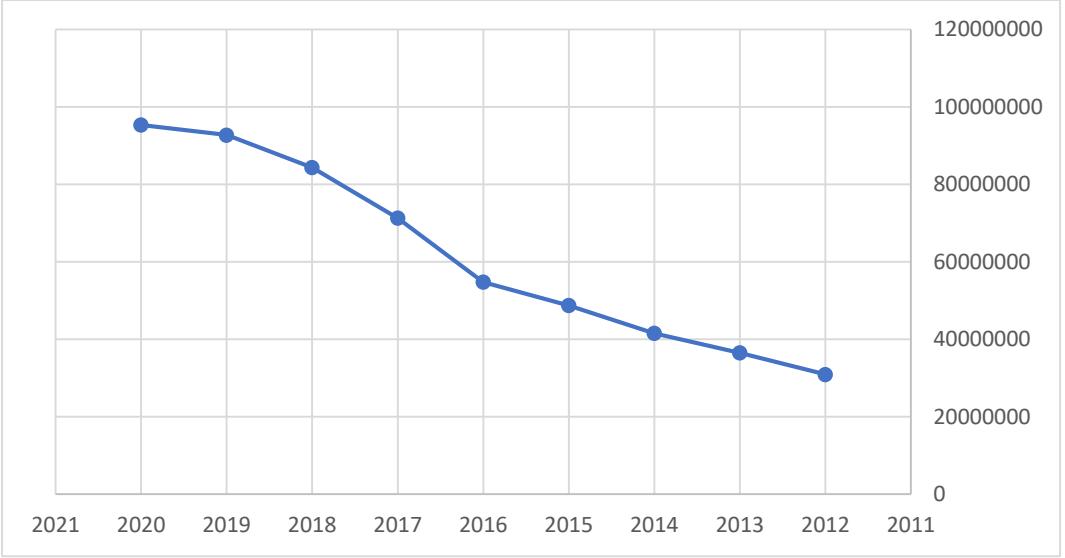


**شكل 6: الصناعات التحويلية في محافظة الإسكندرية**

المصدر: بواسطة الباحثة بناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وفيما يتعلق بأهم الصناعات التحويلية بالقطاع الخاص بمحافظة الإسكندرية مقارنة بباقي المحافظات على مستوى الجمهورية وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نجد أن محافظة الإسكندرية تحتل المركز الأول في صناعة الفلزات القاعدية بين محافظات الجمهورية بنسبة 29% من الإنتاج. كما تحتل المركز الأول في صناعة المواد والمنتجات الكيماوية بنسبة انتاج تقدر ب 27.5% من إجمالي الإنتاج على مستوى جميع المحافظات. وتحتل صناعة الملابس الجاهزة المركز السادس بين المحافظات بنسبة 6.5% من إجمالي الإنتاج. وتحتل المنتجات الغذائية المركز السابع بنسبة 5.8% من الإنتاج الكلي على مستوى جميع المحافظات. كما تحتل الأجهزة الكهربائية المركز السابع بنسبة 1.8%، مقارنة بمحافظة القليوبية والتي تحتل المركز الأول بنسبة 38.6% من الإنتاج (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2022). وقد أطلقت وزارة الصناعة خريطة الاستثمار الصناعي التي تشمل كافة الفرص الاستثمارية المتاحة بالقطاعات الصناعية في مختلف محافظات مصر والتي تم تحديدها اعتماداً على الميزات التنافسية والمقومات الاستثمارية لكل محافظة. وقد شملت الخريطة 27 محافظة تصدرتها محافظة الاسكندرية بـ 205 فرصة (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، 2020).

### (2-5) مؤشر قدرة الموقع على إيجاد فرص العمل (معامل التوطن الصناعي) في محافظة الإسكندرية

تتعدد الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في قياس التوطن الصناعي كأحد المؤشرات لتواجد العنقود الصناعي، حيث يمكن قياس التوطن الصناعي من خلال القيمة المضافة Added Value ، وإجمالي قيمة الأجور Total Wages التي تدفع للعمال وعدد ساعات في الصناعة. وجملة الاستثمارات في قطاع الصناعة، وعدد العاملين في الصناعة.

ومن طرق قياس التوطن الصناعي مؤشر قدرة الموقع على إيجاد فرص عمل (معامل التوطن) للصناعة، ويتم حساب هذا المؤشر كالتالي: (Mulligan & Schmidt,2005)

(العمالة أو القيمة المضافة أو قيمة الإنتاج الصناعي في النشاط الصناعي أ في الأقليم \ العمالة أو القيمة المضافة أو قيمة الإنتاج الصناعي في جميع الأنشطة الصناعية في الإقليم)\(العمالة أو القيمة المضافة أو قيمة الإنتاج الصناعي في النشاط الصناعي أ في الدولة\العمالة أو القيمة المضافة أو قيمة الإنتاج الصناعي في النشاطات الصناعية في الدولة)

ويوضح هذا المؤشر مدى أهمية صناعة معينة في منطقة ما مقارنة بباقي المناطق. فإذا كانت قيمة معامل التوطن أعلى من 1 فإن تلك الصناعة متوطنة في منطقة ذات موقع مميز اقتصادياً وفنياً مما أدى إلى اجتذاب هذا النوع من الصناعات ، ويعني ذلك أن قيمة الإنتاج أو حجم العمالة في تلك المنطقة ذو أهمية نسبية كبيرة على المستوى الإقليمي مقارنة بالمستوى الوطني، بمعنى أنه يتمتع بميزة تنافسية تمكنه من سد جزء من الطلب على منتجاته التي تحتاجه عمليات الاستهلاك والإنتاج في مناطق أخرى من الدولة (الربيعي وحامد، 2015؛ الحبابي والخطيب، 2020).

وتدل أيضاً قيمة المؤشر التي تزيد عن 1 على ارتفاع نسبة عدد التجمعات في الصناعة في المنطقة محل الدراسة مقارنةً بغيرها من المناطق والذي جاء نتيجة لارتفاع الكفاءة الإنتاجية لهذه الصناعة في هذه المنطقة، وهو ما يجعل هذه الصناعة في هذه المنطقة أحد الخيارات المطروحة للتطوير العنقودي، أما إذا ارتفعت القيمة عن 1.25 فيعني ذلك وجود آفاق لتجمعات صناعية غير مستغلة في المنطقة محل الدراسة يمكن من خلال استغلالها المساهمة في زيادة حجم الصادرات لهذه الصناعات. أما إذا كانت قيمة المؤشر أقل من أو تساوي 0.75 تكون الصناعة مستوردة ومتوطنة في منطقة غير مناسبة من حيث الموقع ومن حيث الخدمات المختلفة التي تستطيع جذب هذه الصناعة، أي أن قيمة الإنتاج أو حجم العمالة في تلك المنطقة ليس ذو أهمية نسبية كبيرة على المستوى الإقليمي مقارنة بالمستوى الوطني.

نستنتج مما سبق أنه إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من أو تساوي 0.75 وأقل من أو تساوي 1.24 فالصناعة تحقق اكتفاء ذاتي، أما إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من أو تساوي 1.25 فالصناعة تكون ذات آفاق تصديرية (قطاع الشئون الاقتصادية، 2013).

وسوف يتم الاعتماد على مؤشر "قدرة الموقع على إيجاد فرص عمل" والذي طورته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO بهدف استكشاف الفرص الاستثمارية والآفاق المستقبلية للعناقيد الصناعية. ومن خلال هذا المؤشر سوف يتم التعرف على العناقيد الصناعية في عدد من الصناعات في محافظة الإسكندرية للتعرف والوقوف على أي الصناعات التي تحتاج إلى مزيد من الدعم ومزيد من الخدمات لكي تتحول إلى صناعات تصديرية. وللتعرف أيضاً على إمكانية وجود تجمعات صناعية غير مستغلة بمحافظة الإسكندرية. وكذلك للتعرف على وضع الصناعات الموجودة في محافظة الإسكندرية وهل هي صناعات مستوردة أم صناعات تحقق اكتفاء ذاتي ومن خلالها يتم إحلال المنتجات المحلية بالمنتجات المستوردة أم أن هذه الصناعات ذات آفاق تصديرية وذلك اعتماداً على هذا المؤشر.

وقد تم التركيز على المنشآت الصناعية بالقطاع الخاص وذلك للوزن النسبي الكبير للقطاع الصناعي الخاص في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاع العام، حيث بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج المحلي الإجمالي نحو 50 مليون دولار، ساهم القطاع الخاص بنسبة 81.3% والقطاع العام بنسبة 18.7% (الخضري، 2022). وقد تم الاعتماد على بيانات النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعي لمنشآت القطاع الخاص وهى بيانات تتعلق بعام 2018 والمنشورة على موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2022).

وكانت نتائج تطبيق مؤشر قدرة الموقع على إيجاد فرص العمل كما تظهر بالجدول رقم (1):

**جدول 1: مؤشر قدرة الموقع على إيجاد فرص عمل في محافظة الإسكندرية**

| الصناعة | قيمة مؤشر قدرة الموقع على إيجاد فرص عمل | وصف الصناعة وفقاً للمؤشر |
|---|---|---|
| صناعة الفلزات القاعدية | 1.609224533 | صناعة ذات آفاق تصديرية |
| الطباعة | 1.323993518 | صناعة ذات آفاق تصديرية |
| المواد والمنتجات الكيماوية | 2.537705929 | صناعة ذات آفاق تصديرية |
| المنسوجات | 1.299444576 | صناعة ذات آفاق تصديرية |
| صناعة المستحضرات الكيمائية والصيدلانية | 1.746958422 | صناعة ذات آفاق تصديرية |
| الخشب ومنتجاته | 2.206423494 | صناعة ذات آفاق تصديرية |
| الملابس الجاهزة | 0.878873718 | صناعة تحقق اكتفاء ذاتي |
| المطاط | 0.984839826 | صناعة تحقق اكتفاء ذاتي |
| منتجات المعادن اللافلزية | 0.934379923 | صناعة تحقق اكتفاء ذاتي |
| الجلد ومنتجاته | 0.755610363 | صناعة تحقق اكتفاء ذاتي |
| المنتجات الغذائية | 1.066719261 | صناعة تحقق اكتفاء ذاتي |
| المشروبات | 0.085851832 | صناعة مستوردة |
| التبغ | 0.340657181 | صناعة مستوردة |
| صناعة الورق ومنتجاته | 0.49795725 | صناعة مستوردة |
| الحاسبات والمنتجات الإلكترونية | 0.303487023 | صناعة مستوردة |
| صناعة الآلات والمعدات | 0.343715774 | صناعة مستوردة |
| الأجهزة الكهربائية | 0.154804924 | صناعة مستوردة |

تم حسابه بواسطة الباحثة اعتماداً على مؤشر قدرة الموقع على إيجاد فرص العمل والمطور من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO

### (5- 2-1) نتائج تطبيق مؤشر قدرة الموقع على إيجاد فرص العمل

ووفقاً لنتائج تطبيق مؤشر قدرة الموقع على إيجاد فرص العمل تم إثبات صحة فرض الدراسة الأول حيث توجد علاقة إيجابية بين وجود العناقيد الصناعية وخلق فرص العمل في محافظة الإسكندرية. حيث توجد صناعات مهمة لها دور في دعم القطاع الصناعي بصفة عامة توطنت في محافظة الإسكندرية، ساهمت في خلق فرص العمل، وأن هذه الصناعات هي صناعات بها فرص غير مستغلة يمكن من خلال استغلالها أن يتوجه انتاج هذه الصناعات للتصدير، ومن هذه الصناعات: صناعة الفلزات القاعدية والطباعة والمواد والمنتجات الكيماوية والمنسوجات وصناعة المستحضرات الكيمائية، والصيدلانية، والخشب، ومنتجاته. وتتوافق نتائج تطبيق المؤشر مع نتائج الجزء التحليلي، حيث تحتل محافظة الإسكندرية المركز الأول في صناعة الفلزات القاعدية بين محافظات الجمهورية بنسبة 29% من الإنتاج. كما تحتل المركز الأول في صناعة المواد والمنتجات الكيماوية بنسبة انتاج تقدر ب 27.5% من إجمالي الإنتاج على مستوى جميع المحافظات في عام 2018. وبالتالي فإن من شأن الاهتمام بهذه الصناعات وتحديث كافة الخدمات التي تحتاجها وتقديم مزيد من الدعم والحوافز للقطاع الخاص ولأن تتوطن تلك الصناعات وتنتقل من محافظات أخرى لا تتمتع فيها بفرص تصديرية إلى محافظة الإسكندرية من شأنه أن يخلق صناعات للتصدير تساهم في زيادة الصادرات الصناعية وزيادة حصيلة مصر من العملة الأجنبية.

كذلك توجد صناعات متوطنة في محافظة الإسكندرية وتساهم في خلق فرص العمل، وهي صناعات تحقق الاكتفاء الذاتي وتسد حاجة السوق المحلي دون أن يكون لها فرص تصديرية، ويمكن من خلال دعم هذه الصناعات وتوفير المناخ الملائم والخدمات اللوجستية حيث أن هذه الصناعات تتوطن في مكانها المناسب أن تصبح هذه الصناعات صناعات تصديرية، وتوفر المزيد من فرص العمل، من أمثلة هذه الصناعات الملابس الجاهزة والمطاط ومنتجات المعادن اللافلزية والجلد ومنتجاته والمنتجات الغذائية.

وكذلك تم اثبات صحة فرض الدراسة الثاني حيث تتفاوت قدرة العناقيد على خلق فرص العمل باختلاف الموقع الذي تتوطن فيه ونوع الصناعة. فقد وجد وفقاً للمؤشر أنه توجد صناعات من شأن توطنها في محافظة أخرى غير محافظة الإسكندرية أن يدعم هذه الصناعات ويجعلها صناعات تخلق فرص العمل وأيضاً يجعلها صناعات تصديرية، حيث تعتبر تلك الصناعات متوطنة في موقع غير مناسب لها، مثال على هذه الصناعات المشروبات والتبغ وصناعة الورق ومنتجاته والحاسبات والمنتجات الإلكترونية وصناعة الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية. نجد على سبيل المثال أن محافظة الإسكندرية تحتل المركز السابع في انتاج الأجهزة الكهربائية وبنسبة 1.8% فقط من الإنتاج على مستوى محافظات الجمهورية، بينما تحتل محافظة القليوبية المركز الأول بنسبة 38.6% من الإنتاج على مستوى جميع المحافظات، وبالتالي من شأن توطن صناعة الأجهزة الكهربائية في محافظة القليوبية أن يساهم في خلق مزيد من فرص العمل في تلك الصناعة، بالإضافة إلى أن تكون تلك الصناعة صناعة موجهة للتصدير.

## (6) النتائج

- تساهم العناقيد الصناعية في رفع معدلات النمو الاقتصادي، من خلال تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخفض معدلات البطالة مع جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة الصادرات الصناعية.
- تتمتع المؤسسات التي تعمل ضمن العنقود الصناعي بكفاءة وتنافسية أعلى مقارنة بالمؤسسات خارج العنقود، من حيث تخفيض تكاليف الإنتاج وتوفير البنية التحتية الملائمة للصناعة وكذا سهولة الحصول على الموارد المالية اللازمة.
- يرجع وجود طاقات صناعية عاطلة في مصر إلى نقص العمالة المدربة، صعوبة التسويق، نقص المواد الخام وقطع الغيار، والمنافسة الشديدة محلياً ودولياً (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2021)، ويمكن من خلال العناقيد الصناعية تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد الدولة المحدودة والقضاء على مشكلة صعوبة التسويق من خلال التخصص والتركيز على النشاطات ذات القيمة المرتفعة والتي تساهم في خلق فرص عمل واحلال المنتج المحلي محل المنتجات المستوردة وذلك بدلاً من بدلا من توزيعها على باقي الأنشطة.
- ويتضح وفقاً لنتائج مؤشر قدرة الموقع على إيجاد فرص عمل (معامل التوطن الصناعي) أن:
- أن صناعة الفلزات القاعدية والطباعة والمواد والمنتجات الكيماوية والمنسوجات وصناعة المستحضرات الكيمائية والصيدلانية والخشب ومنتجاته كلها صناعات ترتفع كفاءتها الإنتاجية في محافظة الإسكندرية، وأن تلك الصناعات متوطنة في محافظة تتمتع بموقع مميز اقتصادياً وفنياً، وأن حجم العمالة في هذه الصناعات ذو أهمية نسبية كبيرة على مستوى محافظة الإسكندرية مقارنة بالمستوى الوطني، بمعنى أن هذه الصناعات ساهمت في توفير فرص العمل بمحافظة الإسكندرية، ليس ذلك فقط ولكن أيضاً فإن هذه الصناعات هي صناعات ذات آفاق تصديرية بها فرص وإمكانيات غير مستغلة يمكن من خلال استغلالها المساهمة في زيادة حجم الصادرات من هذه الصناعات.
- أن صناعة الملابس الجاهزة والمطاط ومنتجات المعادن اللافلزية والجلد ومنتجاته والمنتجات الغذائية هي صناعات ساهمت في توفير فرص عمل بمحافظة الإسكندرية، كذلك فهي صناعات تحقق اكتفاء ذاتي، حيث تلبي حاجة السوق المحلي وتمكن من إحلال المنتج المحلي محل المنتجات المستوردة. وبالتالي فهي صناعات من شأنها تخفيض الطلب على العملة الأجنبية من أجل الاستيراد مما يحسن من وضع ميزان المدفوعات.
- أن صناعة المشروبات والتبغ وصناعة الورق ومنتجاته والحاسبات والمنتجات الإلكترونية وصناعة الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية صناعات متوطنة في منطقة غير مناسبة من حيث الموقع ومن حيث الخدمات المختلفة التي تستطيع جذب هذه الصناعة، أي أن حجم العمالة في هذه الصناعات ليس ذو أهمية نسبية كبيرة على مستوى محافظة الإسكندرية مقارنة بالمستوى الوطني. وأن هذه الصناعات هي صناعات مستوردة ولم يرتبط بها خلق مزيد من فرص العمل بمحافظة الإسكندرية، ويفضل أن تتجمع هذه الصناعات في موقع آخر مناسب بخلاف محافظة الإسكندرية، يمكن من خلال تجمعها في موقع آخر

أن تترابط وتتكامل مع صناعات أخرى وبالتالي تتحول إلى صناعات تخلق مزيد من فرص العمل وتحقق اكتفاء ذاتي ويكون لها آفاق تصديرية.

## (7) التوصيات

- تهيئة المناخ الاستثماري المناسب الذي يعمل على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وهنا تأتي أهمية الاهتمام وتقديم الحوافز والدعم للقطاع الخاص والذي يلعب دور مهم في تمويل القطاع الصناعي وهذا يتطلب من قبل الحكومة أن تقدم كل التسهيلات للقطاع الخاص لكي يقوم بدوره القيادي في عملية تنمية القطاع الصناعي.
- الاهتمام بالصناعات الصغيرة الحجم وتوفير كل الدعم لها من خلال العناقيد الصناعية له دور كبير في خلق فرص عمل.
- الاهتمام بالبنية التحتية للقطاع الصناعي تلبي احتياجات التجمعات الصناعية وتقديم الخدمات للصناعات القائمة في تلك التجمعات بأسعار تشجيعية وتقديم كل التسهيلات الجمركية والضريبية لتشجيع عملية الاستثمار في التجمعات الصناعية.
- تشجيع الصناعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي والتي من خلالها يتم إحلال المنتج المحلي محل المنتج المستورد من شأنه أن يساهم في خلق مزيد من فرص العمل، ومن شأنه الحفاظ على العملة الأجنبية التي توجه للاستيراد.
- تشجيع الصناعات التي لها فرص تصديرية، من شأنه أن يساهم في تحقيق التنمية الصناعية وزيادة الصادرات الصناعية.
- تشجيع الصناعات كثيفة العمالة من شأنه أن يساهم في توفير المزيد من فرص العمل وبالتالي يساهم في حل مشكلة البطالة.

## المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية


الأسرج، حسين عبد المطلب (2012). أهمية السياسة الصناعية في التنمية الصناعية العربية، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، متاح على: https://www.aleqt.com/2012/12/18/article_718109.html

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2022). النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعي في منشآت القطاع الخاص.

الحبابي، مريم؛ والخطيب، ممدوح عوض. (2020). تحليل التوطن في القطاع الصناعي السعودي، **المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال**، (3) 9، 618- 637.

الحداد، ايمان فاروق (2022). التجربة المصرية في إنشاء العناقيد الصناعية ودورها كنواة للمجتمعات الصناعية المتكاملة: دراسة حالة مدينة الأثاث بدمياط، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، (5) 16، 71-111.

الخضري، ياسمين فكري (2022). التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في مصر (دراسة واقع صناعة الأثاث في محافظة دمياط)، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، (4) 133، 161-191.

الربيعي، علي عادل؛ وحامد، سهى مصطفى (2015). تأثير الموارد والإمكانات الإقليمية في القدرة التنافسية للأنشطة الصناعية- الحالة الدراسية نشاط الصناعة القطنية في محافظة واسط، **مجلة المخطط والتنمية**، (32)، 1-23.

الصيرفي، داليا موسى (2017). أثر قطاع الخدمات على القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في فلسطين 2000-2016، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الاسلامية غزة.

الضبع، ابراهيم عمرو (2018). العناقيد الصناعية كمدخل لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، (2) 9، 499-521.

الفقي، محمد سعد أبو الفتوح (2021). الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نمو القطاع الصناعي المصري- دراسة قياسية للفترة 1977-2017، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، (3) 22، 105- 129.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2004). زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز قدراتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك، دراسة حالة صناعة الملابس في لبنان، الأمم المتحدة، نيويورك.

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (2020). متاح على:
ttps://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx

الهيئة العامة للاستعلامات المصرية (2021). متاح على: https://www.sis.gov.eg/?lang=ar

بوابة معلومات مصر (2022). اتجاهات الصناعة التحويلية في مصر، التقرير الربع سنوي. متاح على:

تقرير المركز الإعلامي لمركز الوزراء (2021). متاح على: https://ncnp.gov.sa/ar/media-center

جباري، شوقي؛ والعوادي، حمزة (2012). قراءات في التجارب الدولية الرائدة لإستراتيجية العناقيد الصناعية: تجربة إيطاليا الثالثة ووادي السليكون نموذجين، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، (3)، 35- 54.

جباري، شوقي؛ وزهية، بوديار (2008). تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسّطة من خلال استراتيجية العناقيد الصناعية، قراءات في التجربة الإيطالية، الملتقى الدولي الرابع، حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية في الدول العربية، متاح على: http://labocolloque5. voila.net/40ChoukiDjebari.pdf

جويلي، محمد السعيد علي (2023). إمكانية استفادة مصر من تجربة القطاع الصناعي الماليزي في دعم التنمية الاقتصادية "دراسة مقارنة، **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، (83)، 263- 338.

حدادة، فريدة؛ والحاج، مداح (2017). متطلبات تطبيق العناقيد الصناعية لإعادة هيكلة وتأهيل قطاع الصناعة الغذائية دراسة حالة :فرع الطماطم الصناعية الجزائرية، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية قسم العلوم الاقتصادية والقانونية** (18)،132 – 117.

حسين، زهراء عماد (2018)، سياسات الاستقطاب الحديثة والتنمية المكانية: دراسة لسياسة العناقيد الصناعية – كربلاء حالة دراسية، **مجلة مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا**، العراق، بغداد، 308- 326.

حليمي، سارة؛ وبوعيشة، مبارك (2018). العناقيد الصناعية توجه استراتيجي للتنويع الاقتصادي -المملكة العربية السعودية- نموذجاً، **مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي**، (9)، 707-729.

خشبة، ناجي محمد فوزي؛ والنجار، حميدة محمد البدوي (2013). إطار مقترح لقياس فعالية العناقيد الصناعية :دراسة تطبيقية على ورش صناعة الأثاث بمحافظة دمياط، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، (4) 37، 557-591.

خفاش، نبيلة؛ وشيكرين، ديلمي (2022). مفهوم العناقيد الصناعية وآلية عملها، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، (9) شهر مارس، 168-180.

خليل، إمام (2021). التحالفات الاستراتيجية كأداة لتحقيق تنافسية العناقيد الصناعية بالتطبيق على صناعة الجلود في مصر خلال الفترة من (2004-2017)، **مجلة كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، (11) 6، 251-290 .

ساسان، نبيلة (2017). دور العناقيد الصناعية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تجربتي البرازيل والنرويج، **مجلة دراسات**، (51)،121- 13. متاح على:

search.mandumah.com/Record/786512

شعبي، سناء (2012). استراتيجية العناقيد الصناعية ودورها في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

عبد السلام، مخلوفي؛ وعبد الصمد، بودي (2011). ترويج مفهوم العنقود الصناعي كآلية فاعلة لدعم وإنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر- مع الإشارة لتجربة إيطاليا- مؤتمر جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.

عبد القادر، حسن (1997). محددات قرار التوطن الصناعي في منطقة عمان للفترة 1980-1996، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية الجامعة الأردنية**، (24) 717-736.

عبد الله، الطيبي (2016). تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية، جامعة وهران.

عبد مولاه، وليد (2022). تطوير العناقيد الصناعية، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، (156)، 1-13.

غربي، عادل؛ وعمر، محمد البشير (2021). العناقيد الصناعية ودورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرض لبعض التجارب الدولية مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، (1) 14، 295- 314.

فرج علي، عزة (2019). الآثار الاقتصادية للنشاط الصناعي بجمهورية مصر العربية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، (1) 49، 795-832.

قطاع الشئون الاقتصادية، مركز المعلومات والدراسات (2013). دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية، الغرفة الشرقية، السعودية.

لوكريز، سمية (2018).تعزيز العناقيد الصناعية للقدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة عنقود سيالكوت في باكستان، **مجلة الاقتصاد والتنمية**، (1) 6 ،104 -122.

محبوب، فاطمة؛ وكافي، فريدة (2018). العناقيد الصناعية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق نموذج الاقتصاد الصناعي SCP، **مجلة العلوم الإدارية والمالية**، (2) 2، 171- 184.

محمد، طرشي (2015). العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، (13)، 3- 16.

مسغوني، منى؛ وعماني، لمياء؛ تباني، رزيقة (2019). دور العناقيد الصناعية في تفعيل العلاقات التشابكية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة نماذج عالمية رائدة في المجال مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، **المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية**، المركز الديمقراطي العربي، (5)، 104- 126.

مصطفى، محمد ممدوح (2013). إستراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر دراسة حالة: إقليم جنوب الصعيد، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الهندسة قسم التخطيط العمراني، جامعة عين شمس.

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية. (1995)، واقع وآفاق تطوير المدن والمناطق الصناعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **مجلة التعاون الصناعي**، (62) 16).

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2021) . الطاقات الإنتاجية العاطلة في الاقتصاد المصري، وسبل تعظيم القدرة التشغيلية (مع التركيز على قطاع الصناعة)، بيانات التعداد الاقتصادي 2018،2017.

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2021). تحفيز القيمة المضافة للشركات من أجل التنمية المستدامة في مصر

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (2023)، تقارير الاقتصاد الكلي.

**ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية**

Chen, Y., Xi, M., Liao, K., & Wang, F. (2018). The relationship between economic growth and the development of industrial cluster and city group. International Journal of Technology, Policy and Management, 18(2), 155-163

Feser, E. J. (1998). Old and new theories of industry clusters. Clusters and regional specialization, (18), 40..

Lee, S. J., Lin, G. T., & Hsi, P. H. (2017). Industrial cluster development and its contribution to economic growth in Taiwan-Hsinchu Science and Industrial Park (HSIP).

Lengyel, B., & Szakálné Kanó, I. (2014). Regional economic growth in Hungary 1998–2005: What does really matter in clusters? *Acta Oeconomica*, *64*(3), 257-285.

Lorenzen, M., & Frederiksen, L. (2008). Why do cultural industries cluster? Localization, urbanization, products and projects. *Creative cities, cultural clusters and local economic development*, 155-179.

Madsen, E. S., Smith, V., & Dilling-Hansen, M. (2003). Industrial clusters, firm location and productivity. Some Empirical Evidence for Danish Firms, 17.

Mulligan, G. F., & Schmidt, C. (2005). A note on localization and specialization. *Growth and Change*, *36*(4), 565-576.

Suinisheva, D. E. (2010). (The) Role of industrial clustering in economic development (Doctoral dissertation, KDI School).

Wennberg, K., & Lindqvist, G. (2008). How do entrepreneurs in clusters contribute to economic growth. *SSE/EFI Working Paper Series in Business Administration*, *3*.

# The role of industrial clusters in creating job opportunities in Alexandria Governorate

**Dr. Marwa Mohamed Ali Mostafa**

## Abstract

Industrial clusters play an important role in supporting the industrial sector. It contributes to increasing the added value, creating job opportunities, and reducing unemployment rates. this paper aims to examine the relationship between industrial clusters and job creation in Alexandria Governorate, and the researcher uses the index of site's ability to create job (industrial localization index) to examine this relationship. This index created by United Nations Industrial Development Organization (UNIDO). The paper concluded that there are industries with high production efficiency in Alexandria Governorate, and these industries contributed to provide jobs in Alexandria Governorate (textile industry, chemical products and printing).

And other industries should be in other governorates, (electronic products, electric devices, and paper) where these industries did not contribute to create jobs in Alexandria**.** it is preferable for these industries to located in another suitable location rather than Alexandria governorate, through which they can be interconnected and integrated with other industries, therefor these industries can create more jobs.

### Keywords

Industrial clusters, job creation, Alexandria Governorate

### التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

مصطفى، مروة محمد علي (2023). دور العناقيد الصناعية في خلق فرص العمل في محافظة الإسكندرية. **مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية**، كلية الأعمال، جامعة الإسكندرية 60(6)،1-30.